في أول حديث موضوعي مع الأخ / أبوبكر سالم باعبيد عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية والصناعية بعدن:

على الحكومة أن تكون واضحة وتخرج من شرنقة الحكومات السابقة

أجرى اللقاء / أحمد حسن العقربي

القطاع التجاري في عدن يواجه الكثير من التحديات والصعوبات التي حالت دون تمكينه من استئناف الحياة التجارية وتحريك عجلة الاقتصاد التجاري.. وها هي الغرفة التجارية والصناعية بعدن كانت تأمل أن تجد المناخ المناسب للنهوض بالحركة التجارية بعد تحرير عدن من الغزاة الحوثيين والعفاشيين وبعد تطبيع الحياة فيها ، لكن للأسف وجدت الطريق أمامها ملغمة بالصعوبات.. أبرزها الاستحواذ على أصول وأملاك التجار من أراض وعقارات تم الاستحواذ عليهاً بعد الحرب من بلاطجة ، وارتفاع العملة ، وحركة الاستيراد محدودة ، والعملة تنخفض قيمتها ، والوضع الأمني لا يزال يعاني من المنغصات ، وتوصيات مؤتمرات رجال الأعمال الخمسة التي انعقدت لم تطبق ، ولذلك وبالرغم من الجهود التي تبذلها الغرفة التجارية في المتابعة مع الجهات العليا ذات العلاقة وقيادة السلطة المحلية لم تحقق أي تقدم بعد .

حقائق ومعاناة

ولمعرفة الحقائق والمعاناة في القطاع التجاري من الواقع الميداني كالغرفة التجارية والصناعية بعدن التي وضعت النقاط على الحروف أمام الرأي العام ، واستوضحنا هذا الإشكال من الأخ/ أبوبكر سالم باعبيد عضو مجلس إدارة الغرفة ورجل الأعمال المعروف.

تحديات وأولويات

ففي رده الاستهلالي للقائنا معه حول التحديات والأولويات الماثلة أمام الغرفة التجارية قال - والإحباط يتجلى في حديثه - :" لاشك وأن الحكومة عارفة بمكانة القطاع الخاص والغرفة التجارية والصناعية بعدن ، وصحيح أن الأمور ليست مثل السابق بالنسبة لتعامل الدولة معنا.. لكننا في الوقت نفسه نحن نعتقد أن الوضع الحالي أفضل ولكن نطلب الكثير وأن تكون للقطاع الخاص التجاري مكانة حقيقية ؛ لأنه لا يمكن أن تقوم أي دولة في النهوض باقتصادها إلا بهذا القطاع والأمثلة ماثلة أمام الجميع ولا تخفى".

وأضاف بالقول :" صحيح قد تكون الحكومة حالياً مشغولة بسبب الحرب ، لكن لابد أن تخصص الوقت الكافي للاستماع إلى ما يعانيه القطاع التجاري ، ولابد أن تضع الحلول وتخلق المناخ والبيئة المناسبة للاستثمار التجاري الوطني أولاً ثم الخارجي لأنه لابد أن تنتهي البطالة ولابد أن يتحسن دخل القطاع الشريك الحقيقي في التنمية".

الأضرار والتعويضات

وأردف باعبيد قائلاً :" على الحكومة أن تنظر في موضوع التعويضات ومعالجة الأضرار التي لحقت بالتجار أثناء الحرب ، لأن عودة هذا القطاع واستئناف

القطاع التجاري أكثر القطاعات التي تعرضت لأضرار الحرب

نريد من الحكومة ومدير البنك المركزي أن يعالجا ارتفاع سعر العملة ويسهلا عملية الاستيراد بانسيابية

خدماته ونشاطه التجاري سيوفر الكثير من الوظائف وفرص العمل وستدور عجلة الاقتصاد من جديد إلى دورانها.. وأملنا كبير في الحكومة ".

وحينما طرحت عليه الصعوبات التي يواجهونها التجار في المنافذ البرية والبحرية والجوية التي تمر بها بضائع التجار وموادهم التجارية الاستيرادية قال لنا باعبيد :" إن المنافذ السيادية في عدن هي شريان الحياة الاقتصادية ، فلا زالت المعاملات فيها بطيئة ورتيبة ومزاجية ، ولذلك يجب أن تكون التسهيلات والأمور واضحة وتسير بانسيابية وشفافية للتجارة في مجال الاستيراد ".

مضيفاً :" نرجو أن تكون المنافذ وخاصة المطار والميناء والمنطقة الحرة بمنأى عن الإضرابات ".

ماذا نريد من الحكومة ؟!

وسألته عن مطلبكم من الحكومة والسلطة المحلية ، قال لي :" الأساس أولاً هو الأمن والأمان والبنية التحتية من كهرباء وطرقات وتلفونات وكل الخدمات التي تخدم تحسن التجارة إلى جانب إعادة النظر في بعض مواد قانون الاستثمار بعد ظهور مستجدات على الصعيد المحلي والعربي والعالمي ، ولذلك إذا ما أخذت هذه الأمور بعين الاعتبار سيجعل التجار والقطاع الخاص التجاري الذي غادر البلد للنجاة من الموت بسبب الحرب أن تعود مجدداً للإسهام في معافاة القطاع التجاري في البلد ، لأن عودتهم مهمة قبل أن تدعو المستثمرين الأجانب الذين يسألون:هل القطاع الوطني موجود في الوطن ويتوفر له المناخ المناسب للاستثمار التجاري؟! ، فهؤلاء المستثمرون الأجانب لديهم قناعة راسخة في توفير المناخ المناسب للاستثمار ، فإذا كان الجواب على سؤالهم الوارد الذكر أعلاه فلا يمكن أن يغامروا بأموالهم إذا كان التجار وأبناء البلد وأهلها مستوطنون خارج بلدهم".

ماذا عن التعرفة الجمركية؟

وحينما سألته عن التعرفة الجمركية والضرائب على الاستيراد أفاد التاجر باعبيد أنه كان في اجتماع مع الأخ / محمد علي امزربة - رئيس مجلس إدارة مؤسسة موانئ خليج عدن - وأشاد به قائلا :" أقولها بصراحة وأمانة ان هذا الشخص قد بذل جهوداً كبيرة للوصول إلى إقناع رئيس الجمهورية والحكومة في إعادة تقييم التعرفة الجمركية بما يخدم الميناء والقطاع الخاص ولازال هذا الموضوع في دراسة أمام وزير المالية ".

التجار وارتفاع العملة

أما حول حركة الاستيراد التجاري في عدن وماهي الأسباب التي تقف

المستثمرون الأجانب قبل أن يستثمروا في الوطن يسألون : كيف حال المستثمر المحلي أولاً والمناخ الاستثماري؟

وراءه قال لي :" حركة الاستيراد التجاري لابأس بها ولو بشكل جزئي ، ولكن التجار يعانون من عدم استقرا ر العملة ، إذ وصل صرف سعر الريال السعودي إلى 92 ريال فيما بلغ سعر صرف الدولار إلى 345 ريال ، وهذا سبب خسائر كبيرة للتجارة مما حدا بهم إلى رفع أسعار المواد الغذائية وسبب إرهاقاً للمواطن ، ونحن في قطاع التجارة وفي مجلس الغرفة التجارية والصناعية بعدن نجدها فرصة ووقت مناسبين ومن على منبر هذه الصحيفة الغراء نطلب من الأخ رئيس الوزراء / أحمد عبيد بن دغر والأخ محافظ البنك المركزي النظر في هذا الموضوع كون الارتفاع في أسعار العملة ستكون سبباً في جعل الكثير من التجار يتوقفون عن الاستيراد لأن عدم استقرار العملة يجعل التاجر في خسائر متوالية ".

ماذا عن الاستثمار ؟

وفي رده على سؤال واقع الاستثمار التجاري بعد الحرب قال لنا :" الاستثمار في بلادنا شبه متوقف ؛ لأن الوضع الأمني لازال غير مستقر بشكل كامل والتحديات والتعقيدات في المعاملات التجارية لازالت قائمة والخدمات مثل ما يعرفها الجميع شبه منعدمة ، وكيف ندعو مستثمراً في البلد ولا توجد خدمات فيه؟!".

وأشار بالقول :" نحن في هذا القطاع تأثرنا أكثر القطاعات من الحرب ونحن في الغرفة التجارية والصناعية عملنا توثيقاً للأضرار التي لحقت بهذا القطاع ولدينا قوائم كاملة للمتضررين لممارسة أعمالهم التجارية ولذلك فنحن نحتاج إلى دعم من الدولة ".

وماذا عن مؤتمرات رجال الأعمال؟

وبدوره رد عن سؤالنا حول مؤتمرات رجال الأعمال التي انعقدت :" تلك القرارات والتوصيات كانت لا تنفذ ؛ لأن الشريك الأساسي في ذلك الوقت - وهي الحكومة - تعمل ما تريد من توصيات ، ولهذا فكرنا في عقد مؤتمرات في حالة تحسين الوضع الأمني والاقتصادي والتجاري والاجتماعي ويمكن تنفيذ التوصيات لأن الأمر سيكون محلياً في عدن دون مركزية العاصمة في صنعاء ، وهذا سيسهل الكثير في تنفيذ التوصيات ".

كلمة أخيرة

وشكر باعبيد في نهاية حديثه أعضاء المجلس المتواجدين وعلى رأسهم الشيخ الفاضل / عبدالله سالم الرماح وجميع الأعضاء الذين هم متعاونون جميعاً لخدمة هذا القطاع ، مترحمة على روح المتوفى المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ / محمد عمر بامشموس رئيس الغرفة التجارية والصناعية بعدن.